

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧١ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس
الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة فى ٥/٥/٢٠١٠؛

وعلى ما عرضه وزير الآثار ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تُعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة الكائنة بموقع كوم سيدى يوسف
بالقطعة رقم (٤٣) كدستر بحوض تل أتريب البحرى نمره (٤) زمام مدينة بنها
بمحافظة القليوبية ، والبالغ مساحتها (٢٠٠٠ قيراط و٨ أسهم) ، والموضحة الحدود
والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٢٨ أغسطس سنة ٢٠١٩ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مديولى

وزارة الآثار مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

بشأن ضم موقع كوم سيدى يوسف بالقطعة رقم (٤٣) كدستر

بحوض تل أتريب البحرى نمره (٤) زمام مدينة بنها - محافظة القليوبية

إلى عداد الأراضى الأثرية

تنص المادة (٣) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته على أن «تعتبر أرضاً أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون ، أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الآثار، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء - بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الآثار- إخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار إذا ثبت للمجلس خلوها من الآثار، أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للأثر».

كما تنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى للآثار رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ والمعدلة بقرار وزير الآثار رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠١٨ على أن «تشكل بقرار من الوزير لجنتان دائمتان مختصتان بالآثار هما اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية ، واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية» .

كما تنص المادة (٧٠) من ذات اللائحة التنفيذية على أنه «تختص اللجنتان ، كل فيما يخصه، بالنظر فى كل ما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخص الموضوعات الآتية: ٥ - الموافقة على تحديد حرم الأثر، وخطوط التجميل ، والمناطق المتأخرة، ومحيط بيئة الأثر، والأراضى المعتبرة منافع عامة «آثار» والمطلوب إخضاعها .

يقع الموقع المراد ضمه ضمن تل أثري كبير يعرف بتل أتريب البحري نمرة (٤) تل كوم سيدي يوسف وقد قامت البعثة البولندية بعمل العديد من الحفائر في مناطق مختلفة منها هذا التل على فترات بدأت من عام ١٩٦٩ وحتى ١٩٩٥ وذلك برئاسة الأثري كلدر تيلر فيتشى وقد كشفت البعثة عن العديد من المباني الأثرية وكذلك الآثار المنقولة والتي تعود جميعها إلى العصر اليوناني الروماني .

المنطقة المراد ضمها منافع عامة آثار أكثر منطقة ارتفاعاً في التل حيث ترتفع عن الأرض الزراعية المحيطة بها أكثر من (١٠) أمتار .
يشاهد في جسم التل العديد من الشواهد الأثرية كالآتي :

- ١ - جدران من الطوب الأحمر مقاساته (٢٢ × ١١ × ٥.٥ سم) والتي تعود إلى العصر اليوناني .
- ٢ - قوالب من الطوب الأحمر يرجع إلى العصر الروماني بكثرة أعلى التل .
- ٣ - بقايا دكة من كسر الحجر الجيري الأبيض .
- ٤ - بقايا دفنات ولفائف من الكتان وعظام آدمية .
- ٥ - وبالجهة الشرقية للموقع ظهر بها قبوان اثنان (وهو الملون باللون الأصفر على الخرائط المرفقة).

وتم العثور على كسرات من الفخار بكثرة على التل يعود إلى العصر اليوناني الروماني وذلك طبقاً لما جاء بمحضر المعاينة في ٢٥/٢/٢٠١٠

الموقع المراد ضمه يقع بالقطعة رقم (٤٣) كدستر بحوض تل أتريب البحري نمرة (٤) زمام مدينة بنها محافظة القليوبية (مقام ولي سيدي يوسف) أملاك أميرية وفقاً لما جاء بخطاب الضراب العقارية (مأمورية بنها) جهة الولاية لهذا الموقع المطلوب

ضمه للمنافع العامة آثار (الأملاك الأميرية العمومية) وهذا الموقع بإجمالى مسطح

(٢ قيراط و ٨ أسهم) باسم مقام سيدى الشيخ يوسف عمومى وحدوده كالاتى :

١ - الحد البحرى : أرض بنك مصر بالقطعة ضـ (٤٤) بحوضه .

٢ - الحد القبلى : أرض بنك مصر بالقطعة ضـ (٤٤) بحوضه .

٣ - الحد الشرقى : أرض بنك مصر بالقطعة ضـ (٤٤) بحوضه .

٤ - الحد الغربى : أرض بنك مصر بالقطعة ضـ (٤٤) بحوضه .

وإذا وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٠/٥/٥

على السير فى إجراءات ضم هذه المسطحات أراضى منافع عامة آثار طبقاً لمحضر

المعاينة المحرر فى ٢٠١٠/٢/٢٥

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويتشرف السيد الأستاذ الدكتور وزير الآثار برفعه

للتفضل بالنظر وعند الموافقة بالإصدار .

وزير الآثار

أ.د/ خالد العنانى

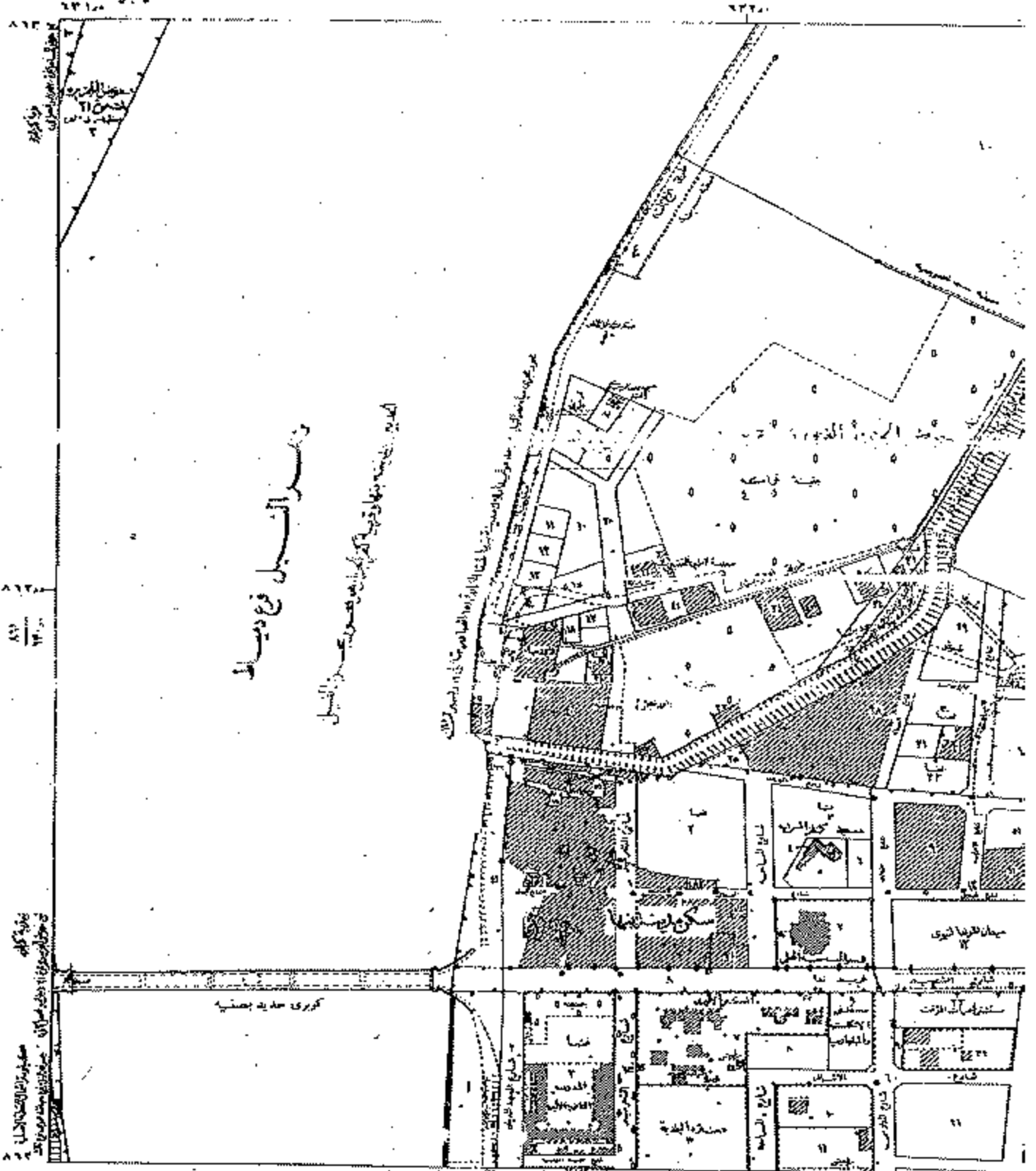
١٩٧١/١٩١٩

٢٠٥٠٠٤١

مدينة منها
قضية كهنسند
كلابنزار

مكزيها

محافظة القليوبية



خط السكة الحديدية

القضية كهنسند
مركز كهنسند

قناة كهنسند
قناة كلابنزار

مركز كهنسند

مركز كلابنزار

مركز ديمبل

خط السكة الحديدية	قناة كهنسند	قناة كلابنزار	مركز كهنسند	مركز كلابنزار	مركز ديمبل	مركز كهنسند	مركز كلابنزار	مركز ديمبل
خط السكة الحديدية	قناة كهنسند	قناة كلابنزار	مركز كهنسند	مركز كلابنزار	مركز ديمبل	مركز كهنسند	مركز كلابنزار	مركز ديمبل
خط السكة الحديدية	قناة كهنسند	قناة كلابنزار	مركز كهنسند	مركز كلابنزار	مركز ديمبل	مركز كهنسند	مركز كلابنزار	مركز ديمبل